CRC CRISIS RESPONSE COUNCIL

DCAF ديكاف ـ مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

# السيادة والمسؤولية والإصلاح: تجنُّب تقعيدات أنظمة الأمن الهجينة

*أربيل أهرام ورانج علاء الدين وأندريا سيلينو وروبرتا ماجي*

حزيران/يونيو ٢٠٢٢

**مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)**

يكرّس مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني جهوده لتحسين أمن الدول وشعوبها في إطار الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ولقد ساهم المركز منذ تأسيسه في عام ٢٠٠٠ في جعل السلام والتنمية أكثر استدامةً من خلال مساعدة الدول الشريكة والجهات الفاعلة الدولية التي تدعم هذه الدول على تحسين إدارة قطاعها الأمني من خلال إصلاحاتٍ شاملةٍ وتشاركيةٍ. كما يُعِدّ المركز منتجات معرفية مبتكرة، ويعزز المعايير والممارسات الجيدة، ويقدم المشورة القانونية وفيما يتعلق بالسياسات، ويدعم بناء القدرات لدى أصحاب المصلحة في القطاع الأمني التابعين للدولة وغير التابعين للدولة على حد سواء.

**مجلس الاستجابة للأزمات (CRC)**

مجلس الاستجابة للأزمات هو منظمة قائمة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومكرَّسة للتصدي للأزمات العالمية من خلال نهج شامل ومتكامل يُسخر الخبرات من جميع التخصصات ويحشدها من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. ويعمل المجلس مع صانعي السياسات والمتمرسين في المجال على إجراء تحليلات للسياسات وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ فيما يتعلق بها، ويشمل ذلك حوار المسار الثاني حول الحروب بالوكالة ووقف التصعيد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمبادرات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة وإصلاح القطاع الأمني. تأسس المجلس في إطار مبادرة الحروب بالوكالة، وهو مشروع تعاوني برعاية مؤسسة كارنيغي في نيويورك وهي شريكة فيه أيضاً.

نشره مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في سويسرا عام ٢٠٢٢ بتمويل من الصندوق الائتماني لشمال أفريقيا ومؤسسة كارنيغي في نيويورك.

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (ديكاف) جنيف
ص.ب. ١٣٦٠
CH-1211 جنيف ١
سويسرا
www.dcaf.ch

**يُستشهَد بهذا المنشور على النحو التالي:** أرييل أهرام ورانج علاء الدين وأندريا سيلينو وروبرتا ماجي *السيادة والمسؤولية والإصلاح: تجنُّب تقعيدات أنظمة الأمن الهجينة* (جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ٢٠٢٢).

رقم الكتاب المعياري الدولي: ١-٦٧٠-٩٢٢٢-٩٢-٩٧٨

**إخلاء مسؤولية**

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلفين وحدهم ولا تعكس بالضرورة موقف المؤسسات المشار إليها أو الممثَّلة في هذا المنشور.

**المؤلف الرئيسي:** روبرتا ماجي
**المؤلفون المساهمون:** أرييل أهرام ورانج علاء الدين وأندريا سيلينو

**التصميم:** فيصل بكتيان
**صورة الغلاف:** ضباط الجيش الليبي خلال الاحتفالات بعيد الاستقلال التاسع والستين في ساحة الشهداء بطرابلس، ليبيا، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. © ندى حارب لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن.

# السيادة والمسؤولية والإصلاح:
# تجنُّب تقعيدات أنظمة الأمن الهجينة

*أرييل أهرام ورانج علاء الدين وأندريا سيلينو وروبرتا ماجي*

حزيران/يونيو ٢٠٢٢

DCAF
ديكاف ـ مركز
جنيف لحوكمة
قطاع الأمن

CRC
CRISIS
RESPONSE
COUNCIL

# ملخص

استضاف مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ومجلس الاستجابة للأزمات في ٢٢ و٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٢ مجموعة من الخبراء في ورشة عمل مغلقة بجنيف، سويسرا. بحثت المجموعة المشاركة في الورشة مواضيع مهمة تتعلق بتعقيدات أنظمة الأمن الهجينة وتحدياتها. وقد شمل ذلك إدارة الجهات الفاعلة الهجينة، والاقتصاد السياسي للعنف، ودور الجهات الفاعلة الدولية والدولة، والحاجة إلى تنسيق مسارات السياسة في العمليات الانتقالية. وتركزت عملية بحث هذه المواضيع، على وجه الخصوص، على السياقات العراقية واليمنية والليبية. ويهدف هذا التقرير الصادر في أعقاب المؤتمر إلى تقديم بعض نقاط النقاش الرئيسية وتلخيص التوصيات الصادرة خلال المؤتمر. ولا يمثل هذا التقرير نقلاً حرفياً للمناقشات التي أجراها الخبراء وآرائهم، والآراء الواردة هنا ما هي إلا آراء المؤلفين وحدهم.

# ملخص المناقشات

تسبب فشل الدول في انتشار التهجين والهياكل المسلحة شبه الحكومية. ويُصاحب تفكك الهياكل الموازية بالدولة التي نشأت في هذه الظروف العديد من العقبات المرتبطة ارتباطاً أساسياً بمخاوف فقدان السلطة بين الجماعات المندمجة في المجتمع. ولذلك، طرحت ورشة العمل تساؤلاً حول فائدة مفهوم السيادة في مثل هذه البيئات الهشة. فبالرغم من تعزيز السيادة القانونية والتيارات القومية لفكرة "الأمة" المقيدة بالحدود مع دولة ذات سيادة وسيطرة إقليمية، فإن هذا التعريف يبدو غير ذي صلة بشكل متزايد في سياقات اليمن والعراق وليبيا. فالسيطرة الإقليمية لا تستلزم بالضرورة الشرعية أو السلطة. ومجرد وجود الدولة لا يضمن بالضرورة الشرعية الشعبية. وقد خلصت المجموعة إلى ضرورة إجراء دراسة كاملة لمصادر السلطة والشرعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعديل السياسات على ذلك الأساس.

أتاح الاتفاق على هذه المبادئ لورشة العمل المضي قدماً في تقييم التوترات الرئيسية التي تؤثر على البيئات الهجينة، بما في ذلك "الشرعية" مقابل "النظام" أو "أمن الدولة" مقابل "الأمن البشري"، مع الإقرار بأن البيئات الهجينة تصحبها تهديدات مختلطة. وبالتالي، كانت فكرة الدولة باعتبارها كياناً خيّراً موضع تساؤل في دراسة هذه السياقات وتجارب المشاركين المختلفة في تنفيذ برامج المساعدة التقليدية أو المبتكرة لحوكمة قطاع الأمن وإصلاحه. وتفضل الجهات الفاعلة الدولية برامج التدريب والتجهيز السريعة بدلاً من الاتصال الوثيق المطول والمساعدة الفنية اللذين يستلزمهما إصلاح القطاع الأمني. وتؤدي أوجه القصور في مثل هذه البرامج قصيرة الأجل إلى توفير مساحة أكبر لأنظمة الأمن الهجينة. فعند انهيار الدول، تظهر الجهات الفاعلة غير الحكومية لسد الفراغ القائم. وتكتسب بعض هذه الجهات الفاعلة غير الحكومية الشرعية على مستوى المجتمع المحلي من خلال تقديم خدمات فعالة نسبياً. كما يكون لبعضها قواعدها الاقتصادية والمالية الخاصة بها، والتي ترتكز على اقتصادات غير مشروعة كثيفة العمالة.

تناولت المناقشات أيضاً أساليب الحوكمة المختلفة للجماعات المسلحة، مع الإشارة إلى أن هذه الجهات لا تحكم دائماً بالوحشية وحدها، بل إن بعض الجماعات تحكم، بدلاً من ذلك، بمزيج من المصادر المختلفة للشرعية. وهذا يعني وجود هويات متعددة للعناصر المسلحة في وقت واحد؛ إذ قد يكونون زعماء عرقيين طائفيين أو قِبَليين يكتسبون الشرعية من خلال الولاءات التقليدية، ورجال أعمال يدفعون رواتب ويقدمون حوافز اقتصادية، وكذلك مسؤولين حكوميين يأمرون الآخرين بالاحترام باسم الدولة الشكلية.

يمكن لمثل هذه الجماعات، حال توجيهها نحو أسلوب أقل وحشية وشرعية تتسم بمزيد من الشعبية، أن تصبح من الشركاء المهمين في توفير الأمن وتقديم الخدمات، لا سيما إذا ما تم دمجها في هيكل حوكمة أمنية لامركزي. وجديرٌ بالذكر أن الأزمات، مثل جائحة كوفيد-١٩، قد عززت من قوة هذه الجهات الفاعلة المسلحة، لأنها في تلك الأوقات تسخر قدراتها على تقديم الخدمات وإيراداتها لخدمة مجتمعاتها.

تركز قدر كبير من المناقشات التي تضمنتها الجلسات على أساليب صرف الأموال في أعمال التنمية والمساعدة الأمنية، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني. وهناك ترابط وثيق الصلة بين التنمية والأمن، ولكن المساعدة الأمنية غالباً ما يكون التعامل معها بميزانية قصيرة الأجل. وعلى النقيض من ذلك، عادة ما ينطوي تمويل التنمية على أنظمة متعددة السنوات. وقد أجمعت المجموعة على أن التخطيط طويل الأجل، ولو بمبالغ أقل، كان أكثر فعالية؛ إذ يستغرق بناء الثقة لدى الشركاء المحليين وقتاً طويلاً، وبالتالي أدى نقص التمويل وتوفيره بشكل متقطع إلى جعل المنظمات المموَّلة من الغرب أقل مصداقية من حيث التصورات المحلية. ومع ذلك، غالباً لم تكن الجهات المانحة المهمة على دراية بأن الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن (والإصلاحات اللازمة لتحقيقها) هي جوهر التنمية.

يتمثل الوجه الآخر لهذه المعادلة في الإجهاد الذي تصاب به الجهات المانحة. ففي ظل عدم وجود اتفاق لوقف إطلاق النار/السلام في بعض النزاعات الأكثر إثارة للجدل في المنطقة، يفتقر مجتمع الجهات المانحة إلى ما يضمن أن الجهود الموجهة نحو الإصلاح طويل الأجل (مثل الأطر القانونية، ومدونات قواعد سلوك قوات الأمن، وإصلاحات التسلسل القيادي وما إلى ذلك) من الممكن أن يكون لها أثر ملموس في المستقبل. وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى إعطاء الأولوية للمبادرات قصيرة الأجل التي تهدف إلى التخفيف من مخاوف السياسات القائمة (مثل الهجرة غير النظامية، ومكافحة الإرهاب، والأمن البحري، وما إلى ذلك)، ولكنها ليست ضمن رؤية طويلة الأجل تهدف إلى تحقيق الاستقرار في قطاع الأمن أو إصلاحه. ومع ذلك، اتفقت المجموعة على أن تأطير النقاش من منظور الأمن البشري يمكن أن يساعد على تحويل الحوار مع مجتمع الجهات المانحة في اتجاه أكثر إيجابية. وتجدر الإشارة إلى أن إصلاح القطاع الأمني يُنظر إليه في المعتاد على أنه عملية تهدف إلى تمكين الدولة، وليس بالضرورة المجتمعات. ومن هذا المنطلق، يمكن أن يؤدي فهم أنظمة الأمن الهجينة بصورة أكثر وضوحاً إلى توفير مساحة للتفكير في إصلاح القطاع الأمني باعتبارها عملية تتمحور حول الشعب وهو من يقودها.

إن تبنّي فهم يستند بصورة أكبر إلى الأمن البشري في عملية إصلاح القطاع الأمني يتطلب إجراء تحركات تتجاوز التصورات من دولة إلى أخرى. ويوجد تحفظات لدى الجهات المانحة تجاه البرامج غير المرتبطة، بطريقة أو بأخرى، بشكل من أشكال السلطة المركزية (سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أم البلدي). وعلاوة على ذلك، يتبنى القادة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استراتيجيات سياسية تزيد من شعبيتهم على حساب الاستدامة على المدى البعيد، مما يؤدي إلى حدوث توازن سلبي: زيادة الطابع غير الرسمي مع تضخم القطاع العام أيضاً.

تنجذب العديد من الجماعات المسلحة بطبيعة الحال إلى الحكومة المركزية لأنها مركز الإنفاق. ويعد قطاع الأمن في حد ذاته فرصة عمل لهذه الجماعات. وبالرغم من أن إصلاح القطاع الأمني لا يمكنه حل كل هذه المشكلات، فإنه يؤكد الطبيعة السياسية المتأصلة لهذه العملية. وعندما يقترن المجال الاجتماعي والاقتصادي بضرورات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإنه يضطلع بدور محوري في هذا السياق؛ ففي الواقع، أعرب بعض المشاركين عن أن التركيز على توفير فرص عمل (بما في ذلك من خلال مبادرات البنك المركزي في القطاع العام ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص) كان بديلاً أكثر استدامة لتوفير ضمان قصير الأجل دون شروط للتسريح ونزع السلاح الحقيقيين.

ثمة حاجة واضحة إلى تنسيق المسارات الاقتصادية والسياسية والأمنية. وعلى المدى القصير، يجب في الوقت ذاته أن تضع العملية السياسية القضايا المعقدة والمترابطة في الاعتبار، بما في ذلك تحديد الجماعات المسلحة اللازم دمجها أو تسريحها وما يتصل بذلك من أمور، وتحديد الجزء (الأجزاء) من الاقتصاد غير الرسمي الذي يمكن إضفاء الطابع الرسمي عليه دون نشوء تهديدات أمنية، من بين العديد من القضايا الأخرى. وقد اتفقت المجموعة على أن كل ذلك سيتطلب آليات رقابة عامة صارمة على قطاع الأمن (لا سيما فيما يتعلق بإدارة الشؤون المالية العامة والإشراف على الصرف والمشتريات وما إلى ذلك)، وهو ما تفتقر إليه السياقات الهشة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

# التوصيات

ما العوامل المحركة للجهات الفاعلة غير الحكومية؟ وهل يمكن لهذه الجهات أن تصبح مزوداً/مساهماً رئيسياً في مجال الأمن والحوكمة؟ وهل يوجد حد للتعامل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية من حيث السلوكيات والقيم؟ وماذا عن المساءلة والرقابة؟ صُمِّمَت التوصيات المتمخضة عن ورشة العمل للإجابة عن هذه الأسئلة والأسئلة التي يغلب عليها الطابع الفقهي. يمكن تقسيمها على نطاق واسع إلى ثلاث فئات رئيسية: ١) استدامة ترتيبات السلطة؛ ٢) أشكال المساءلة؛ ٣) اتجاهات المساءلة.

***استدامة ترتيبات السلطة***

توجد في جميع أنحاء المنطقة مؤسسات يجري إضعافها بصورة منهجية، وحتى عندما احتفظت تلك المؤسسات ببعض المركزية بعد عام ٢٠١١، فإنها تسودها الهشاشة وعدم الاستقرار. إذن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيف يمكننا تنفيذ إصلاح القطاع الأمني في مثل هذه السياقات المتفككة الضعيفة المنقسمة؟

إن وضع الأمر الواقع في الاعتبار من الجوانب بالغة الأهمية عند التعامل مع الجماعات المسلحة؛ إذ يؤدي تعدد الجهات الفاعلة غير الحكومية وأشكالها المختلفة إلى عدم إمكانية التعامل معها جميعاً على أساس أن حلاً واحداً يلائم الجميع. وبالتالي، يجب على الجهات الفاعلة الدولية أيضاً الاستثمار في تحقيق مزيد من المعرفة عن أنظمة الأمن الهجينة وفهمها، حتى تتمكن من إجراء تقييمات أكثر واقعية حول تحديد أي الجهات الفاعلة هي الأكثر استجابة لكل نوع من أنواع الحوافز، سواء أكان ذلك في سياق الإدماج أو إعادة الإدماج. وهذا يستلزم بطبيعة الحال الحاجة إلى تخصيص التوقعات لتكون قادرة على تسخير أفضل القدرات المتاحة وضمان المساءلة باستخدام أنواع مختلفة من آليات الرقابة. ويمكن تحقيق مشاركة دولية أكثر جدوى من خلال اتباع نهج متعدد المستويات يشمل ما يلي:

- دراسة الجماعات لمعرفة طريقة أفضل للتأثير على سلوكياتها
- التحول نحو نماذج حوكمة لامركزية يتم تمكينها من خلال التأثير الاجتماعي وأشكال الرقابة المجتمعية، ولكنها تستند إلى إجراءات تشغيل مشتركة مركزية وموحدة

من أجل التأكد، يجب أن يكون لدى المجتمع الدولي مجموعة أفضل من الإجراءات السياسية للتعامل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية التي ستصبح مرة أخرى من الشركاء الموثوقين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويجب إعادة النظر في تركيز الغرب (سواء أكان متمثلاً في الولايات المتحدة أم حلف الناتو أم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه) على أساليب تقديم الدعم من دولة إلى أخرى، وربما يجب إعادة توجيهه إلى قنوات أخرى. وبالرغم من أن هذا التحول يحدث بشكل تدريجي في برامج الدعم على المستوى المحلي، فإنه لم يحدث بعد مع الجماعات المسلحة (لا سيما تلك القائمة على المجتمع المحلي)، نظراً لتباين العلاقات بين الحكومة المستضيفة والجماعات المسلحة عبر السياقات وداخلها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (فعلى سبيل المثال، بعضها يشكل جزءاً من الحكومات أو الشرطة أو الجيوش وبعضها الآخر ليس كذلك، وبعضها يحصل على أموال من البنوك المركزية وبعضها الآخر لا يحصل على أي أموال، وما إلى ذلك).

***أشكال المساءلة: العملياتية والاستراتيجية***

يتمثل أحد الشواغل الرئيسية في أي تحول نحو نماذج حوكمة الأمن اللامركزية في كيفية ضمان مساءلة الجهات الفاعلة المسلحة. ومن المفيد في هذا الصدد النظر في أن تكون المساءلة بأشكال وفي اتجاهات متعددة. فمن ناحية، تركز المساءلة العملياتية على سلوك الجماعات المسلحة في السياق اليومي؛ أي كيفية قتال هذه الجماعات المسلحة وكيفية تعاملها مع السكان المدنيين. وهناك سؤال رئيسي يطرح نفسه في سياق المساءلة العملياتية وهو ما إذا كانت هذه الجماعات تحترم القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمعاملة المدنيين والسجناء، فالجماعات الخاضعة للمساءلة العملياتية تُعاقِب المقاتلين عندما يخالفون القانون الإنساني. ومن الناحية الأخرى، تركز المساءلة الاستراتيجية على الدوافع السياسية التي تحرك الجماعات للقتال؛ إذ قد يكون للجماعات المسلحة أهداف

سياسية مختلفة من وراء ذلك. ويمكن تقسيم الجهات الفاعلة بين انفصاليين ومتمردين ساعين إلى المركزية، وقد توافقت آراء المجموعة على أن الأولى تميل بشكل أكبر لاحترام القوانين والأعراف الدولية. كما تعمل بعض الجماعات المسلحة كميليشيات موالية للحكومة. أما بعضها الآخر فلا علاقة لها من الأساس بالسياسة وتزاول نشاطها بشكل أكبر في صورة جريمة منظمة.

إن فهم الأشكال المختلفة للمساءلة أمر مهم في عملية اختيار الشركاء. وقد تُعطي الجهات الفاعلة الدولية الأولوية للمساءلة الاستراتيجية على المساءلة العملياتية. ومن الممكن أن ترفض دعم أي فصيل انفصالي لأنها تعترض على مواقفهم السياسية، على الرغم من أن هذا الفصيل يخضع بشكل كبير للمساءلة العملياتية ويتوافق مع الحوكمة الأمنية الرشيدة. وعلى العكس من ذلك، يمكن للجهات الفاعلة الدولية إقامة تحالفات مع الجهات الفاعلة التي تبدو قابلة للخضوع للمساءلة العملياتية في الميدان، ولكنها تتغاضى عن عدم التوافق الاستراتيجي طويل الأجل. ويعد الوعي بهذه المفاضلات المحتملة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للجهات الفاعلة الدولية التي تفكر في كيفية البدء في إصلاح القطاع الأمني. ونظراً للحاجة إلى تخطيط طويل الأجل، قد يكون من الأفضل تحديد المجموعات التي تخضع للمساءلة الاستراتيجية، ثم محاولة بناء خضوعها للمساءلة العملياتية.

***اتجاهات المساءلة: من أعلى للأسفل ومن أسفل لأعلى***

من المهم أن ننظر في اتجاه المساءلة، بالإضافة إلى فهم أشكالها. وبعبارات بسيطة، هذا يعني المساءلة أمام من. تعطي اللامركزية أولوية للمساءلة من أسفل إلى أعلى، مما يجعل الجماعات المسلحة خاضعة للمساءلة ومسؤولة أمام الضغوط التي تمارسها المجتمعات المحلية. وتوجد العديد من الأمثلة على المبادرات المحلية في هذا الصدد، بما في ذلك المبادرات المحلية من أجل السلام التي أطلقتها الجماعات المسلحة نفسها، والتي تشمل، من بين عدة أمور أخرى، وقف إطلاق النار على نطاق صغير واتفاقيات تقاسم السلطة المحلية في المناطق أو المقاطعات، وغالباً ما يتضمن ذلك توزيع الإيجارات من الآليات والاقتصادات المحلية لتوليد الإيرادات. وتتمتع مثل هذه المبادرات بأعلى مستويات المسؤولية المحلية، إذ تتواجد جهات فاعلة موثوق بها في الساحات المحلية يمكنها العمل كوسطاء ومقدمي خدمات (مثل القبائل والكشافة ومنظمات النساء والشباب وما إلى ذلك).

بالرغم مما سبق، ما زالت المساءلة أمام الجهات الفاعلة على المستوى الوطني في الحكومة المركزية مهمة. ويمكن للدول نفسها الشروع في عملية نقل السلطة من خلال محاولة التوسط في مبادرات السلام المحلية من القمة. بيد أن ذلك غالباً ما ينطوي على نشر وكلائهم على أرض الواقع للقيام بدور "الوسطاء"، ولكنه يمثل تحدياً في السياقات شديدة التفكك والتي يسهل فيها التشكيك في الحيادية والشرعية. ومن هذا المنطلق، فإن تمكين بعض الجماعات المسلحة "الشرعية" على مستوى المجتمع المحلي لدعم مبادرتها يعد أمراً مقبولاً، ولكنه قد يؤدي إلى الإخلال بموازين السلطة على أرض الواقع. وفي بعض الحالات، قد تحاول الدول استخدام مبادرات السلام المنعزلة كنماذج لمناطق أخرى. ولكن غالباً ما تكون الظروف مختلفة، مما يجعل من الصعب تصدير هذه النماذج إلى مناطق أخرى. وقد تتحقق المسؤولية المحلية في بعض النسخ المكررة، ولكن بعضها الآخر قد لا تتحقق فيها. وفي كل من نهجي المساءلة من أسفل لأعلى ومن أعلى لأسفل، قد تساعد المعرفة الأكبر بالديناميكيات السياقية على المستوى الجزئي في تحقيق مزيد من النجاح لهذه المبادرات.

# نبذة عن المؤلفين

د. أرييل ايرا أهرام هو أستاذ بمعهد فيرجينيا الفني للشؤون العامة والدولية ومدير مشارك بمجلس الاستجابة للأزمات. وآخر كتاب نُشر له هو *War and Conflict in the Middle East and North Africa* "*الحرب والصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*" (بوليتي، ٢٠٢٠).

د. رانج علاء الدين هو زميل غير مقيم في برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكينغز ومدير مشارك بمجلس الاستجابة للأزمات. كما أنه مستشار في البنك الدولي يركز عمله على تمكين الشباب والاقتصاد السياسي للعنف، وكان في السابق باحثاً زائراً في جامعة كولومبيا. وقد حصل رانج على درجة الدكتوراه من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

أندريا سيلينو هو مدير البرنامج الرئيسي لمنطقة شمال أفريقيا بمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، ويدير العمليات في مصر وليبيا والمغرب وتونس، ويركز عمله على حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه. وقد قام مؤخراً على تنسيق تقرير صادر عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ومعهد الدراسات السياسية الدولية - *إضفاء الطابع المؤسسي على (انعدام) الأمن: بحث أزمات الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* (مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ومعهد الدراسات السياسية الدولية، ٢٠٢١).

روبرتا ماجي هي أحد مسؤولي المشروعات في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، والذي تساهم به في تطوير مذهب مبتكر حول حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه في البيئات الهجينة والمتأثرة بالصراعات، لا سيما في ليبيا واليمن. وقد كتبت مؤخراً ورقة السياسة - *بناء الأمن: كيف يمكن للأوربيين مساعدة عملية الإصلاح في ليبيا* (المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، ٢٠٢٢).

DCAF
ديكاف ـ مركز
جنيف لحوكمة
قطاع الأمن

CRC
CRISIS
RESPONSE
COUNCIL